مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٧٥٥**

الخميس، ٢٠ آب/اغسطس ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سيهاب	(إندونيسيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيدة لوك
	ألمانيا	السيد زاوتر
	بلجيكا	السيد كريدلكا
	تونس	السيد قبطني
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد داي بينغ
	فرنسا	السيدة غيغن
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد روسكو
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان – شالي

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2020/798)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن الترحيب بالممثل الدائم الجديد لبلجيكا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب، باسم المجلس، ترحيبا حارا بالممثل الدائم الجديد لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، السيد فيليب كريدلكا، بمناسبة أول جلسة وجها لوجه يحضرها في مجلس الأمن.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2020/798)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما: السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيد فرانسيسكو كايتانو جوزيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إلى المشاركة في الجلسة.

وينضم السيد ماديرا إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من مقديشو.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/798، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال.

وأعطي الكلمة الآن للسيد سوان.

السيد سوان (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لإحاطة مجلس الأمن علما بشأن الحالة في الصومال. لقد تلقى الأعضاء معلومات مستكملة مفصلة خطيا في آخر تقرير للأمين العام (S/2020/798). ولذلك، سأركز فحسب على بعض النقاط الرئيسية المتعلقة بالانتخابات والعلاقات بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء والوضع الأمني والتطورات الإنسانية.

في هذا الأسبوع تحديدا، اجتمع كبار القادة الصوماليين في طوسمريب في محاولة للتوصل إلى حل وسط بشأن كيفية المضي قدماً في إجراء انتخابات ٢٠٢٠/٢٠٢١. ونثني على القادة الذين شاركوا في ذلك الاجتماع، بمن فيهم الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو ورؤساء الولايات الاتحادية الأعضاء غالمودوغ، وهرشبيلي، وجنوب غرب الصومال. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، فإننا نشعر بالتشجيع لأن مناقشاتهم تجري بروح تصالحية وأنهم يدرسون طائفة متنوعة من الخيارات الانتخابية.

ولذلك، نأسف لغياب رئيس بونتلاند سعيد دني ورئيس جوبالاند أحمد إسلام مدوبي عن ذلك الاجتماع الهام. ومن المخيب للآمال أنهم رفضا المشاركة على الرغم من النداءات المتكررة من القادة السياسيين الصوماليين الآخرين والشركاء الدوليين. ونفهم أن الزعماء يؤمنون بشدة بآراء متباينة وأن التوترات السياسية شديدة خلال فترة ما قبل الانتخابات هذه. غير أنه في مثل هذه الأوقات تحديدا، من الضروري للغاية أن ينخرط قادة الأمة في حوار وأن يقدموا أفضل أفكارهم لإيجاد حلول لمصلحة الشعب الصومالي.

وفي ٢٧ حزيران/يونيه، قدم رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة إحاطة إلى مجلس الشعب مفادها أنه في هذه المرحلة المتأخرة، لا يمكن إجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت

الواحد للشخص الواحد قبل آذار/مارس ٢٠٢١، وذلك فحسب في حالة استخدام التسجيل اليدوي للناخبين، أو أنه يمكن إجراؤها في آب/أغسطس ٢٠٢١ إذا استخدمت اللجنة التسجيل البيومتري.

وقد أبرزت الإحاطة التي قدمها رئيس اللجنة المعضلة التي تواجه القادة السياسيين في الصومال. فبموجب الدستور الاتحادي المؤقت، يجب انتخاب البرلمان عن طريق الاقتراع العام المباشر. ولكن الدستور ينص أيضاً على وجوب إجراء الانتخابات البرلمانية كل أربع سنوات، وفقاً لموعد نهائي محدد. ويعني ذلك أن الانتخابات البرلمانية من المقرر إجراؤها في موعد غايته نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. ومن الواضح الآن أنه من المستحيل الوفاء بهذين الشرطين الدستوريين.

وبما أن المحكمة الدستورية لم تتشكل قط، فلا توجد هيئة قضائية ذات مصداقية لحل هذه المعضلة الدستورية. ولذلك، فإن الحل يتطلب اتفاقا سياسيا ذا قاعدة عريضة. ومن غير المرجح أن يحظى العمل الانفرادي من جانب أي من أصحاب المصلحة الصوماليين بالدعم والشرعية اللازمين للتنفيذ.

لقد حث أعضاء المجلس منذ أكثر من عام على الحوار والتعاون بين قادة الحكومة الاتحادية الصومالية وقادة الولايات الاتحادية الأعضاء. ويسرني أن أبلغكم بأنه منذ إحاطتي السابقة إلى المجلس (انظر S/2020/436)، عقد هؤلاء القادة اجتماعا افتراضيا في ٢٢ حزيران/يونيه، ثم اجتمعوا شخصيا في طوسمريب خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تموز/يوليه. وأصبحت تلك الاجتماعات ممكنة في أعقاب مبادرة تصالحية قام بها الرئيس فرماجو للتواصل مع رئيس جوبالاند أحمد مدوبي. وأثني على الزعيمين لقبولهما الحوار على الرغم من الخلافات السياسية الكبيرة المتبقية بينهما.

وفي طوسمريب في تموز/يوليه، اتفق قادة الحكومة الاتحادية في الصومال وزعماء الولايات الاتحادية الأعضاء على هدف إجراء انتخابات ذات مصداقية في الوقت المناسب، وهو هدف مقبول للجميع، وأذنوا للجنة فنية بوضع وتقديم خيارات مفصلة للنظر فيها خلال اجتماع القمة الذي يعقدونه للمتابعة، والذي بدأ في ١٥ آب/أغسطس. ومما يؤسف له أن مناخ التعاون الذي ساد في تموز/يوليه قد قوضته لحد ما أحداث سياسية لاحقة، حيث ردت بعض الولايات الاتحادية الأعضاء والأحزاب السياسية سلبا على الإطاحة المفاجئة برئيس الوزراء من منصبه، من بين تطورات أخرى.

وعاد الرئيس فرماجو وثلاثة من قادة الولايات الاتحادية الأعضاء في الموعد المقرر إلى طوسمريب في ١٥ آب/أغسطس، على النحو المتفق عليه، لمواصلة المناقشات. ونعرب مرة أخرى عن الأسف لغياب القادة الآخرين.

وبالطبع، فإن الأمر متروك لأصحاب المصلحة الصوماليين لتحديد النموذج الذي سيوجه العملية الانتخابية. غير أننا نحث أيضا على التوصل إلى هذا النموذج من خلال الحوار الشامل للجميع والحلول التوفيقية. وينبغي الاسترشاد أيضا بمبادئ مثل ضرورة الحفاظ على تقليد التناوب السلمي للمناصب كل أربع سنوات، وأن يكون هذا النموذج قابلا للتنفيذ في الممارسة العملية وأن يضمن تمثيلا أوسع بكثير من نموذج عام ٢٠١٦ وأن يكون شاملا للمرأة وأن يعزز التقدم نحو تحقيق هدف إجراء انتخابات وفق مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد.

ويراقب الصوماليون وشركاؤهم الدوليون عن كثب المناقشات الجارية حالياً في طوسمريب. ويتعين على قادة الصومال أن يرقوا إلى مستوى هذه اللحظة من لحظات التاريخ وأن يسعوا إلى التوصل إلى اتفاق من أجل المصلحة الوطنية. وبطلب من العديد من أصحاب المصلحة الصوماليين، أسهمنا بأفكار وخيارات للتوصل إلى نموذج انتخابي توفيقي، ويقف الشركاء الدوليون على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم إذا طلب المشاركون ذلك.

وإذ ننتقل إلى حوار هام آخر، فإننا نرحب بمؤتمر قمة قادة الصومال وصوماليلاند الذي عُقد بدعوة من رئيس جيبوتي إسماعيل عمر غيله في ١٤ حزيران/يونيه، بتيسير من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ونحث على المضي قدما في مناقشات المتابعة المقرر أن تجريها اللجنة الفنية واللجان الفرعية.

إننا نشهد الآن تصاعدا مثيرا للقلق في الهجمات التي تشنها حركة الشباب، ولا سيما في مقديشو، وكذلك في عدة مناطق. وكان الهجوم الشرس الذي شنته حركة الشباب على المدنيين الأبرياء في فندق إيليت في ١٦ آب/أغسطس واحدا من الهجمات المتزايدة التي وقعت مؤخرا في جميع أنحاء الصومال، وهو تذكرة مأساوية بالحتمية المستمرة لتحسين الأمن في الصومال. ويشمل الأمن على المدى الطويل، بطبيعة الحال، جوانب عديدة، مثل تحسين نظم الحكم والعدالة وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع. غير أنه لا شك في أنه لا تزال هناك أيضاً حاجة إلى قدرات وعمليات أمنية تقليدية لمواجهة حركة الشباب. وفي الإحاطة التي قدمتها إلى المجلس في أيار/مايو، أشدتُ بالجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتمكنهما من السيطرة على جنالي، في منطقة شبيلي السفلى، في آذار/مارس. ومنذ ذلك الحين، تركزت الجهود على تحقيق الاستقرار في المناطق المستردة وتعزيز الوجود في المنطقة. وأثني مرة أخرى على شجاعة والتزام قوات الصومال والاتحاد الأفريقي.

سيشهد عام ٢٠٢١ مرحلة انتقالية حاسمة، يتولى خلالها الصومال زمام الأمور الأمنية. وفي الأسبوع الماضي، انتهت حكومة الصومال الاتحادية من إعداد مذكرة مفاهيمية لتحديث الخطة الانتقالية الصومالية، فيما بدأت أفرقة تقنية تضم قادة الأمن الصوماليين والشركاء الدوليين العمل على تحديثها في هذا الأسبوع. وقد واجه تكوين القوات بعض الانتكاسات في الوفاء بتوقعات عام ٢٠٢٠ نتيجة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ولا يزال النهج الشامل للأمن مطبقا على المستوى التقني، ولكن تقديم توجيهات إضافية على المستوى الاستراتيجي، على نحو ما دعا إليه المجلس في القرار ٢٥٢٠ (٢٠٢٠)، من شأنه تعزيز ذلك النهج.

وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، وعلى الرغم من تأثير كوفيد-١٩، واصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال الإسهام بشكل موثوق في تعضيد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي البالغ قوامه ٩٠٠ ١٠ فرد وفي دعم عملياتهم. واستعدادا لاتخاذ القرارات الهامة ذات الصلة بالأمن في عام ٢٠٢١، نتطلع إلى إجراء التقييم المستقل الذي دعا إليه المجلس.

لا يزال الصومال يعاني من أزمات إنسانية مزمنة، مع تكرار دورات الفيضانات والجفاف المدمرة، والتي تفاقمت هذا العام بسبب الجراد الصحراوي وكوفيد-١٩.

ولايزال أكثر من خمسة ملايين شخص – أي ثلث سكان الصومال – بحاجة إلى مساعدة إنسانية منقذة للحياة. ولا يُموَّل النداء الإنساني لعام ٢٠٢٠، الذي يزيد قليلاً عن بليون دولار، إلا بنسبة تزيد قليلاً عن ٥٠ في المائة. ونشكر المانحين الدوليين ونطلب سخاءهم المستمر لدعم الشعب الصومالي.

وبطبيعة الحال، قوض كوفيد-١٩ المكاسب الصحية والاقتصادية والإنمائية في الصومال. وكان إنجاز نقطة اتخاذ القرار في آذار/مارس في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون حاسما بالنسبة لقدرة الصومال على تأمين التمويل للتخفيف من أثر كوفيد-١٩. ونأمل أن تواصل الحكومة الجديدة ورئيس الوزراء الجديد، بمجرد تعيينه، برنامج الإصلاح في الصومال من أجل تحقيق التنمية الوطنية، ويعجلان به.

وبينما ركزت الإحاطة اليوم على المسائل الملحة، فإننا لا نزال ندرك أن التقدم في الصومال يتطلب التزاما طويل الأجل بالحوكمة والعدالة واحترام حقوق الإنسان وإشراك النساء والشباب والأقليات لبناء الأمة.

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة العنف الجنسي والجنساني، ألاحظ بقلق المبادرة التي اتخذها مؤخرا بعض البرلمانيين لتقديم مشروع قانون جديد بعنوان ”قانون الجرائم المتصلة بالعلاقات الجنسية“. وقد عرضنا شواغلنا على رئيس مجلس الشعب، وقدمنا له، بناء على طلبه، تفاصيل عن العديد من العناصر المثيرة للقلق في المشروع المقترح. ومن بين هذه الشواغل، من شأن مشروع القانون أن ينتهك تدابير الحماية ضد زواج الأطفال والزواج القسري، وهو لا يتفق مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان التي يعد الصومال طرفا فيها. ونحث على إعادة العمل بمشروع قانون الجرائم الجنسية السابق لعام ٢٠١٨ للنظر فيه.

وأخيرا، ومن ناحية إيجابية، يسرني أن أبلغكم بأن الأمين العام قد وافق على طلب الصومال تحديد الأهلية لصندوق بناء السلام. وستركز الفترة المقبلة من البرمجة على الموضوع الهام للمرأة والسلام والأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد سوان على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماديرا.

السيد ماديرا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة التي أتيحت لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الصومال. ويسرني بصفة خاصة أن أفعل ذلك مرة أخرى مع زميلي السفير جيمس سوان. إن شراكتنا دليل على التعاون القوي القائم بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي يظل حيويا لدعمنا الجماعي للصومال.

واسمحوا لي أن أبدأ بالاعتراف بأن هناك تطورات هامة في الصومال منذ آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس في أيار/مايو (انظر S/2020/436). وترجع تلك التطورات، في جزء كبير منها، إلى تصميم قادة الصومال على الالتقاء والتشاور بشأن الخطوات الجريئة المطلوبة لتعزيز قدرة البلد على محاربة حركة الشباب وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة، وبناء دولة الصومال وتعزيز مؤسساتها وتحقيق الاستقرار في البلد من خلال توفير السلع والخدمات الأساسية للشعب.

ويشكل الاستئناف الناشئ للحوار والتعاون بين قادة الحكومة الاتحادية وقادة الولايات الاتحادية الأعضاء أبرز التطورات السياسية التي حدثت خلال الفترة قيد النظر. وإذا ما تم تسخير هذا التطور وتيسيره، يمكن أن يطلق العنان للإمكانات الكبيرة للشعب الصومالي لكي يتخلص مما يفرقه وأن يبني على العوامل التي تجمعه ويعزز وحدة شعبه وتضامنه.

وأشيد بالجهود الشخصية التي بذلها الرئيس محمد عبد الله محمد فارماجو وجهود رؤساء الولايات الاتحادية الأعضاء، الذين أرسوا، من خلال المبعوثين والاتصالات المباشرة وغير المباشرة، والمشاورات، والتبادلات والتطمينات المتبادلة، الأساس الذي جعل تلك التطورات الحاسمة حقيقة واقعة: عملية دوسمريب.

وفي دوسمريب، رأينا الرئيس فارماجو يجتمع ثنائيا مع رئيس جوبالاند أحمد محمد إسلام مادوبي ويناقشان قضاياهما. وشهدنا الرئيس فارماجو وهو يتبادل الآراء وجها لوجه مع رئيس بونتلاند سعيد عبد الله محمد ديني،، ورئيس هيرشابيل محمد عبدي وير، ورئيس ولاية جنوب غرب الصومال عبد العزيز حسن محمد لافتاغرين. ورأينا الرئيس أحمد عبدي كاري قور قور وهو يُعد الأرضية ويرحّب بالرئيس فارماجو وجميع الرؤساء الآخرين في الاجتماع الكبير.

وتلك الاجتماعات هامة وضرورية. وينبغي ألا تظل تطورات تاريخية. ويجب تكرارها بتواتر يجعلها اجتماعات عادية – لقاءات منتظمة بين قادة متحدين لغرض مشترك هو جعل بلدهم مكانا أفضل لجميع شعوبهم.

ونأسف لعدم مشاركة اثنين من أولئك القادة في الاجتماع الذي بدأ في ١٥ آب/أغسطس. ويقع على كاهلنا نحن شركاء

الصومال وأصدقاؤه الدوليون دور هام نقوم به لجعل السلام وجوداً ضرورياً والتحول حقيقة لازمة.

وتستحق عملية دوسمريب دعمنا الثابت لأنها تمثل إشارة واضحة على نية القادة الصوماليين العمل على التوصل إلى توافق سياسي في الآراء. وكانت هذه هي الحلقة المفقودة، والآن يبدو أنها قريبة. ويجب ألا يضيعوا هذه الفرصة.

والاتحاد الأفريقي موجود في الصومال، من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لدعم قوات الأمن الصومالية في مجال ضمان الأمن خلال تلك المواجهات الميدانية. وفي حين أن الأطراف ستكون بحاجة إلى المزيد من الالتزام والثقة لضمان نجاح محادثات دوسمريب، فإن الاتحاد الأفريقي سيواصل ليس فقط تأمين العملية بل أيضا تقديم دعمه السياسي، حيثما ومتى دعت الحاجة.

ويرحب الاتحاد الأفريقي بالحوار المتطور بين الرئيس فارماجو وزعيم ”صوماليلاند“ السيد موسى بيهي عبدي. وتعد الجولة الأخيرة من المحادثات، التي عقدت في حزيران/يونيه، بوساطة من الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر غيله، الجولة الثانية من المحادثات في هذا العام. والأهم من ذلك أن هذا دليل على التزام الصومال بالحوار كوسيلة لحل خلافاته الوطنية. ونحن ندرك بنفس القدر أن اللجنة التقنية المشتركة للمحادثات لم تجتمع بعد مرة أخرى، ونشدد على أهمية استمرار تلك المحادثات.

إن استئناف الحوار بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء ينطوي على إمكانية حقيقية للعمل كحافز لتحقيق الأولويات الوطنية الحاسمة. ومما يشجعني حتى الآن أن استئناف الحوار قد أتاح بالفعل لأصحاب المصلحة الصوماليين على جميع المستويات الدخول في مناقشات صريحة وشاملة بحثا عن نهج توافقي إزاء مسألة الانتخابات وطرائقها. ويجب علينا نحن شركاء الصومال أن نسعى جاهدين لضمان أن تظل المناقشات شاملة للجميع، لأن الشمولية هي التي تضفي الشرعية على توافق الآراء الذي يمكن التوصل إليه في عملية دوسمريب، وستحدد مدى اتساقه وإمكانية تنفيذه.

وعقب تقديم تقرير اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى البرلمان في ٢٧ حزيران/يونيه، عززت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بناء على طلب رئيس المفوضية، مناقشاتها بشأن أمن الانتخابات، وتأمين مباني اللجنة الجديدة، والدعم التقني الذي تقدمه مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات قبل الانتخابات وخلالها.

ويسرني كذلك أن أبلغكم بأن عنصر الشرطة التابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي سيضطلع بدور حاسم في أمن الانتخابات، يتعاون مع نظرائه الصوماليين بانتظام في مجالات الدعم. وتقوم شرطة البعثة حاليا، في ذلك السياق، بتدريب الشرطة الصومالية على استخدام أدوات رسم الخرائط لإجراء عمليات تقييم للتهديدات الأمنية للانتخابات. وعلى الرغم من ذلك الدعم، يظل من الضروري، كجزء من التحضير للانتخابات، أن يستأنف العمل الهام الذي تضطلع به فرقة العمل الوطنية المعنية بالأمن الانتخابي في أقرب وقت ممكن عمليا.

وما زلت أشعر بالقلق إزاء تهديد حركة الشباب في جميع أنحاء الصومال، الذي يتجلى في هجمات الجماعة المتطرفة المستمرة على المسؤولين الحكوميين والشركات والمدنيين وقوات الأمن والموظفين الدوليين. وستظل مكافحة حركة الشباب تتطلب جهودا متضافرة. فيجب أن يكون محور جهود السلام تعزيز التعاون والتنسيق والاتساق وتحسين تبادل المعلومات والتكامل بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، خاصة في الوقت الذي يستعد فيه الصومال لإجراء الانتخابات.

ولا بد من بذل المزيد من الجهود من أجل إضعاف القدرات العملياتية لحركةالشباب. ونحن نرى أنه مع استمرار الحوار الوطني في الصومال في الاقتراب من تحقيق توافق سياسي في الآراء، فإن حركة الشباب ستسعى إلى عرقلة تلك الجهود.

وقد حاولت حركة الشباب بالفعل، في بياناتها العلنية، من دون جدوى تقويض عملية دوسمريب وإثارة شقاق وطني.

وتمشيا مع مهام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على النحو المنصوص عليه في البيان ٩٢٣ الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وقرار مجلس الأمن ٢٥٢٠ (٢٠٢٠)، يمكنني أن أبلغكم بأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال واصلت تنفيذ خطة الانتقال على الرغم من التأثير المستمر لمرض فيروس كورونا. وتواصل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بالاشتراك مع شركائنا في قوات الأمن الصومالية، تنفيذ عدة عمليات محددة الأهداف، منذ أيار/مايو، من أجل إضعاف وعرقلة حرية تحركات حركة الشباب وعملها. وبالإضافة إلى هذه العمليات، قمنا معا بتأمين وصيانة طرق الإمداد الرئيسية.

وكجزء من مهامنا الانتقالية، قمنا كذلك بتوجيه مختلف كتائب قوات الأمن الصومالية من خلال استمرارنا في تشارك المواقع، ولا سيما في شبيلي السفلى. ففي شبيلي السفلى، كما يعلم المجلس، لا تزال المناطق المستعادة آمنة بفضل استمرار العمليات المشتركة وشجاعة قوات الأمن الصومالية وجنود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وقد كان الاتحاد الأفريقي، من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أساس إحراز التقدم في مجال الأمن في الصومال منذ عام ٢٠٠٧، غير أننا شهدنا مع ذلك لحسن الحظ قدرات المؤسسات الأمنية الصومالية تزداد تدريجيا. ويجب أن تستمر هذه الزيادات بشكل جدي حتى يتمكن الصومال في نهاية المطاف من الاضطلاع بمسؤولياته الأمنية بحلول عام ٢٠٢١. وفي ذلك الصدد، نلاحظ بارتياح أن العمل على تنقيح خطة الانتقال مستمر وأن الحكومة وضعت رؤية واضحة لما ينبغي أن ينطوي عليه التنقيح والأولويات الاستراتيجية التي ينبغي لها أن تتبعها والإجراءات التي يتعين تنفيذها لجعل كل أولوية استراتيجية حقيقة واقعة والمهام المحددة التي يتعين الوفاء بها ومن يقوم بها.

ومن الواضح أن تحسين وتعزيز التنسيق والاتساق وتقاسم المعلومات والمساءلة والشفافية والتكامل سيكون ضروريا لكي تنفذ الخطة الانتقالية المنقحة المعتمدة تنفيذا كاملا في الوقت المناسب. ويسرنا أن هذا التنقيح يجري بالترادف مع الجهود الرامية إلى تنشيط النهج الشامل لآليات الأمن، التي ستكون أكثر اتساقا مع أنشطة الخطة الانتقالية المنقحة.

ومن السمات الإيجابية للغاية في التنقيح الحالي أن عناصر الشمولية قد تعززت وأن الولايات الأعضاء في الاتحاد قد تم إدراجها وإشراكها بشكل كامل من البداية في إعداد هذه الخطة الانتقالية المنقحة. وهي تشارك بصورة مباشرة ونشطة، وتجري الإحاطة علما بآرائها وعكسها في الوثائق الأساسية التي يجري إعدادها. ومقاعدها مضمونة ومحفوظة في اللجان التقنية الثلاث المكلفة بإعداد مشروع خطة الانتقال المنقحة. وهذا أمر بالغ الأهمية، إذ لا يمكن لأي عملية سلام مستدامة واقعيا في الصومال أن تنجح من دون مشاركة المناطق المعنية.

وإذ نبدأ في استعراض الخطة الانتقالية، تحت قيادة الحكومة الاتحادية، يظل من الأهمية بمكان أن تركز الخطة التي يتم استعرضها على عناصر عملية. ويجب أن تشمل هذه العناصر توافقا في الآراء بشأن المواقع ذات الأولوية للمرحلة الانتقالية والاتفاق على إعادة مواءمة المهام، لا سيما بالنسبة للشركاء الدوليين، على النحو الذي دعا إليه البيان ٩٢٣ الصادر من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وستسترشد الاتفاقات المتعلقة بهذه العناصر جزئيا بتقييمنا الجماعي لماهية الدعم الشامل الذي سيتطلبه الصومال من الشركاء الدوليين الرئيسيين قبل عام ٢٠٢١ وما بعد عام ٢٠٢١، على النحو الذي دعا إليه كل من البيان ٩٢٣ الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وقرار مجلس الأمن ٢٥٢٠ (٢٠٢٠).

وفيما يتعلق بالعمليات، فإن إحدى المسائل الملحة التي يتعين معالجتها مباشرة وعلى نحو عاجل هي عدم وجود قوات أمن صومالية متناسبة لتسيطر على المناطق الخاضعة لسيطرة البعثة

والمناطق التي من المتوقع تحريرها من حركة الشباب، والاحتفاظ بها. وهذا يجعل من الصعب على قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مختلف القطاعات إعادة تشكيل وتكوين قوات متنقلة للقيام بعمليات هجومية محددة الهدف ضد حركة الشباب حيث أنها تضطر، بحكم الظروف، إلى مواصلة السيطرة والحفاظ على البلدات والمراكز السكنية التي حررتها من حركة الشباب وحماية سكانها.

ولذلك، يلزم تحديد نُهج واقعية وممكنة من أجل التصدي بفعالية لمسألة بطء وتيرة تكوين قوات الجيش الوطني الصومالي.

وفي الختام، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى أن البيان ٩٢٣ الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يتماشى بشكل عام مع الفقرة ٣٨ من قرار مجلس الأمن ٢٥٢٠ (٢٠٢٠) بشأن الحاجة إلى تقييم شامل ومستقل. وانطلاقا من روح الرؤية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن الصومال، يواصل الاتحاد الأفريقي الدعوة إلى بذل جهد مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في إجراء هذا التقييم الهام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ماديرا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام سوان على إحاطته والترحيب بالسفير ماديرا، وكذلك شكره على إحاطته الشاملة، وكذلك السفير عثمان.

وأود أن أعرب أولا، باسم المملكة المتحدة، عن تعازي لأسر وأصدقاء الذين قتلوا في الهجوم الأخير الذي شنته حركة الشباب على فندق إيليت في مقديشو. وأريد أيضا أن أؤكد من جديد تضامننا مع جميع الصوماليين في مواجهة هذه الهجمات. ومما يؤسف له أن تلك الهجمات، رغم مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ودعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار، لا تزال تقوض السلام والأمن في الصومال. وندين تلك الهجمات ونشيد باستمرار التزام وتضحيات البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبجهود قوات الأمن الصومالية لمواجهة حركة الشباب.

وكما سمعنا اليوم، فإن الصومال يمر بمنعطف حرج في مسيرته نحو تسوية سياسية طويلة الأجل وتحقيق السلام والأمن والاستقرار. وقد التزم القادة الصوماليون والشركاء الدوليون بدعم الديمقراطية في الصومال والنهوض بها. وإذ أن الموعد النهائي للانتخابات يقترب بسرعة، هناك حاجة ماسة للتوصل إلى اتفاق بشأن سبيل للمضي قدما. ومن الأمور الحاسمة أيضاً إيجاد سبيل شامل وفي الوقت المناسب للمضي قدماً – سبيل للمضي قدماً يحترم المبادئ والالتزامات المتفق عليها في إطار المساءلة المتبادلة، بما في ذلك تخصيص حصة قدرها ٣٠ في المائة على الأقل للبرلمانيات. وينبغي أن يمثل هذا الاتفاق تقدما واضحا مقارنة بنموذج انتخابات عام ٢٠١٦، بما يسمح بانتقال الصومال من عمليات الاختيار العشائرية إلى الانتخابات المباشرة ويمكّن أكبر عدد ممكن من المواطنين من التصويت، على النحو المنصوص عليه في الدستور الاتحادي المؤقت.

ولذلك نرحب بالمشاورات الجارية بين قادة الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء في دوسمريب. وقد أكدنا بوضوح على الدوام أن النموذج الانتخابي سيتطلب دعماً واسع النطاق فيما بين جميع أصحاب المصلحة الصوماليين. وتحقيقا لتلك الغاية، يؤسفنا – كما قال الممثل الخاص سوان والسفير ماديرا – أن رئيس بونتلاند ديني ورئيس جوبالاند مادوبي لم ينضما بعد إلى المحادثات. وندعوهما إلى الحضور على وجه الاستعجال. ومن الأهمية بمكان أن يعمل جميع أصحاب المصلحة – الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء والبرلمان واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة واللجنة البرلمانية المشتركة – معا بروح من التراضي

للتوصل إلى اتفاق وتجنب الأعمال الانفرادية أو الاستفزازية التي قد تقوض الاستقرار الذي تحقق بشق الأنفس في الصومال والشراكة مع المجتمع الدولي. ونحن على استعداد لدعم مقررات متفق عليها تعزز العملية السياسة الشاملة للجميع وتتضمن العنصر الهام المتمثل في التصويت المباشر.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، فإننا أيضا نتشاطر الشواغل التي أعربت عنها اليوم الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام بشأن مشروع القانون المتعلق بجرائم الاتصال الجنسي. وشعرنا بالارتياح ونحن نرى هذا العدد الكبير من الصوماليين يعارضونه. ونحث البرلمان على القيام بقراءة أولى لمشروع القانون الأصلي المتعلق بالجرائم الجنسية الذي قدمه مجلس الوزراء. فأي مشروع قانون يسنه البرلمان الصومالي يجب أن يجسد التزاماته وتعهداته الدولية بشأن حماية الأطفال والنساء والفتيات.

وأود أيضا أن أعرب عن قلقنا العميق إزاء الاعتداءات على حرية التعبير وعلى الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام في الصومال. إن حرية الإعلام عنصر حيوي في مجتمعنا الديمقراطي، ووسائط الإعلام تقوم بدور حيوي في الصومال. وندعو إلى تمكين الصحفيين والإعلاميين من أداء عملهم بحرية وأمان.

ويواجه الصومال أزمة إنسانية طويلة الأمد بسبب المناخ والنزاع. وقد تفاقمت تلك الأزمة بسبب وباء كوفيد-١٩ العالمي والفيضانات وانتشار الجراد. وندعو المجتمع الدولي إلى توفير المزيد من التمويل للاستجابة الإنسانية وإلى تكثيف الجهود لبناء القدرة على الصمود وتخفيف الآثار الطويلة الأجل لتغير المناخ. وقد منحت المملكة المتحدة الصومال ٤٢٠ مليون دولار في السنة المالية الماضية، وتعمل الآن على دعم الاستجابة لكوفيد-١٩. ومن الأهمية بمكان أن تيسر الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء إيصال المعونة الغوثية إلى جميع المحتاجين وأن تكفل سلامة العاملين في مجال تقديم المعونة وفقا للقانون الدولي الإنساني.

وأود أن أتكلم مجددا عن الحالة الأمنية في الصومال. لقد أحرز البلد تقدما هاما في السنوات الأخيرة، ولكن الحالة الأمنية، كما سمعنا، لا تزال صعبة. ويشكل الموعد النهائي المحدد في العام المقبل لنقل المزيد من المسؤوليات إلى السلطات الأمنية الصومالية تحديا وفرصة في آن واحد.

ومن الأهمية بمكان أن يتعاون الآن كل الذين يستثمرون في دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبناء قوات الأمن الصومالية بغية التوصل إلى اتفاق على بناء مستقبل يستند إلى الدعم الدولي لأمن الصومال. وما لم نفعل ذلك، فإننا نخاطر بإهدار ما تحقق من تقدم وما قُدم من تضحيات حتى الآن. وينبغي أن يوفر تقييم مستقل تقوده الأمم المتحدة بشأن الأمن بعد عام ٢٠٢١ منتدى لإجراء هذه المناقشات، وأحث جميع الشركاء على المشاركة في بصورة استباقية .

وفي الختام، أود أن أؤكد على ثلاث نقاط. أولا، أود أن أكرر دعوتنا، التي أطلقها مجلس الأمن مرات عديدة، إلى الحكومة الاتحادية وجميع الولايات الاتحادية الأعضاء للتوصل إلى اتفاق حاسم وشامل بشأن الانتخابات في القريب العاجل. ثانيا، أود أن أؤكد على أهمية استمرار المجلس والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي قاطبة في دعم الصومال لتحقيق التقدم والإصلاح السياسي والأمني. وأخيرا، أود أن أشدد على أهمية الاستجابة الموحدة دعما الصومال في كفاحه ضد كوفيد-١٩ والأزمة الإنسانية التي طال أمدها.

لقد قطع الصومال شوطا طويلا بفضل تصميم شعبه ودعم المجتمع الدولي. وينبغي ألا يغيب ذلك عن بالنا. ونحن على استعداد لتقديم دعمنا لمواجهة هذه المرحلة المقبلة ومساعدة الصومال على تحقيق هدفه المتمثل في تحقيق السلام والأمن.

السيد كريديلكا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال على إحاطتيهما وإجراءاتهما. وأود أن أؤكد مجددا دعم بلجيكا الكامل لهما.

وقبل أن أقول بضع كلمات عن الحالة السياسية ومسألتي حقوق الإنسان والأمن، أود أن أعرب، من خلال السفير عثمان، عن تعازي لأسر ضحايا الهجوم على فندق في العاصمة يوم الأحد. إن هذه الأعمال الإرهابية غير مقبولة وتبين مرة أخرى أنه يجب على الحكومة الصومالية والقوات المسلحة الصومالية أن تولي الأولوية لأمن البلد.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، أود أن أرحب باستئناف الحوار السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء. وهذا تطور مشجع وضروري تماما لمعالجة المسائل الملحة التي تواجه الصومال. ويجب أن نضمن استمرار الحوار والتوصل إلى توافق في الآراء بين الحكومة الاتحادية وجميع الولايات الاتحادية الأعضاء. ونأمل ألاّ يكون عزل رئيس الوزراء خيري، في ظروف تثير إشكالية، مؤشرا على تغيير في الاتجاه. وقد حان الوقت لاتخاذ قرارات هامة بشأن تنظيم الانتخابات، ولكن هذه القرارات يجب أن تكون نتيجة للتراضي، وليس قرارا انفراديا تتخذه مؤسسة سياسية صومالية أو جهة فاعلة صومالية. كما نشجع السلطات على توسيع الحيز الديمقراطي من أجل السماح بمشاركة جزء كبير من السكان، بمن فيهم النساء والشباب والمشردون داخليا، في تلك العمليات التي تتسم بأهمية حاسمة لمستقبل البلد. وفي هذا السياق، تؤيد بلجيكا أيضا ما قاله ممثل المملكة المتحدة في الإعراب عن قلقنا إزاء الاعتداءات على الصحفيين الذين يقومون بعملهم ويمارسون حريتهم في التعبير.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ويسرني، بصفتي رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال في النزاعات المسلحة، أن أؤكد أن الفريق اعتمد مؤخرا مقررات بشأن الصومال، بدعم مستمر من الأمينة العامة المساعدة فيرجينيا غامبا دي بوتيتر. ترحب المجموعة بتلك الاستنتاجات، ولا سيما الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية. وتشجع بلجيكا الحكومة على مواصلة جهودها الرامية إلى تنفيذ التشريعات اللازمة لمكافحةالعديد من الانتهاكات بما في ذلك مشروع القانون المتعلق بالعنف الجنسي. وفيما يتعلق بهذه النقطة، فنحن نشعر بالقلق من تقديم نص جديد في البرلمان يبدو أنه لا يتفق مع التزامات الصومال الدولية.

وأخيرا، يذكرنا هجوم يوم الأحد بأن حركة الشباب لا تزال تهديدا رئيسيا لأمن البلد واستقراره. ولذلك فإن تطوير ونشر الجيش الصومالي أمر أساسي لاحتواء هذا التهديد وحماية السكان. وننتظر استعراض الخطة الانتقالية التي ستكون الوثيقة الرئيسية لتوجيه الصومال بمساعدة شركائه نحو استعادة السيطرة على أمنه وإعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأود أن أذكّر بالدعم الذي يقدّمه الاتحاد الأوروبي إلى الصومال من خلال تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي هناك وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، وعملية عملية أتالانتا لمكافحة القرصنة البحرية.

ولا يقتصر دعم المجتمع الدولي على قطاع الأمن وحده، فهناك بالطبع أيضا المعونة الإنسانية التي تمس حاجة السكان إليها حيث أن عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي قد بلغ الملايين. ونقدم الدعم أيضا لبناء القدرات المؤسسية نظرا لأن استعادة سلطة الدولة ليست مجرد عملية عسكرية فحسب، بل تتعلق بالسلطات الصومالية التي توفر الخدمات والحريات الأساسية للسكان الذين يتطلعون إليها.

السيد سينجر وايسينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكر السيد جيمس سوان والسيد فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا على المعلومات القيمة والمفصلة التي قدماها.

ترحب الجمهورية الدومينيكية باستئناف الحوار والتعاون بين الحكومة الاتحادية وقادة الولايات الاتحادية الأعضاء في تموز/يوليه، فضلا عن الاتفاق على إنشاء لجنة تقنية لتقديم

توصيات بشأن طرائق الانتخابات المقبلة. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الرامية إلى تعزيز التوافق السياسي بين القادة الاتحاديين وقادة الولايات من أجل المضي قدما في تنفيذ الأولويات الوطنية في الصومال.

ويعدُّ اعتماد الدستور بعد إصلاحه من العناصر الرئيسية لتحقيق ذلك الهدف. ولذلك نحث الطرفين على مواصلة بذل الجهود اللازمة لاستئناف حوار بناء شفاف وشامل للجميع من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي من شأنه أن يمكن من اختتام عملية الاستعراض. وبالمثل، نشيد بالاجتماع المعقود بين رئيسي بونتلاند وغالمودوغ والتزامهما بالتعاون في صون السلام والأمن والتنمية الاقتصادية، ولا سيما في منطقة مودوغ. ونشيد أيضا بمبادرة رئيس جيبوتي، السيد إسماعيل عمر غيله، لتيسير استئناف الحوار بين الصومال و ”صوماليلاند“. ونحن مقتنعون بأن تحقيق توافق الآراء من خلال الحوار بين الأطراف السياسية الفاعلة في الصومال سيكون قوة دافعة لتوحيد البلد ونجاح الانتخابات المقبلة استنادا إلى طرائق انتخابية مقبولة لجميع الصوماليين.

ونعرب عن شعورنا بالقلق إزاء الحالة الأمنية في الصومال وندين الهجمات التي نفذتها حركة الشباب الإرهابية والتي نُفذ بعضها باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وندين بشكل خاص الهجوم الذي وقع في ١٦ آب/أغسطس على فندق Elite في مقديشو. ونتقدم بتعازينا إلى أسر الضحايا ونأمل أن يقدم المسؤولون عنه إلى العدالة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نشيد بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتدريب السكان وتوعيتهم بالمسائل الجنسانية والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبالمثل، نرحب بتشكيل مجلس ولاية الجنوب الغربي لجنة برلمانية معنية بالمرأة وحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية من شأنها أن تقود عملية تعزيز التشريعات التي تمكّن المرأة وتعزز المساواة بين الجنسين.

وندرك أن زيادة مشاركة المرأة في مختلف مجالات الممارسة العامة والسياسية أمر حيوي. وإن للمرأة القدرة على تغيير المجتمعات المحلية. ويعتبر تمثيلها في النظام السياسي أمرا أساسيا لتحقيق السلام المستدام. وبالمثل فإن مشاركة الشباب ضرورية للمساعدة على التغلب على التحديات التي يواجهها الصومال. ولذلك يجب الحرص على ضمان تهيئة بيئة مواتية لتنميتها.

كما نعرب عن قلقنا إزاء الحالة الإنسانية الهشة في الصومال، الناجمة عن التهديد الثلاثي الذي يشكله مرض فيروس كورونا وغزو الجراد الصحراوي والفيضانات التي تأثر بها آلاف المشردين في الأشهر الأخيرة. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الشركاء في المجال الإنساني في الصومال على الرغم من صعوبة الوضع في البلد. وعليه، نشجع أيضا المجتمع الدولي على المساهمة في صندوق المساعدة الإنسانية للصومال من أجل إنقاذ الأرواح والتخفيف من احتياجات أكثر الفئات ضعفا.

وفي الختام، نود أن نسلط الضوء على الدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وفي الوقت نفسه، فإننا نشيد بجميع الجهات الفاعلة التي تعزز إجراءاتها السلام والاستقرار في البلد.

السيدة نورمان – شاليه (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص سوان والممثل الخاص ماديرا على انضمامهما إلينا اليوم وعلى ما قدماه من معلومات مستكملة وإحاطات شاملة.

وأشاطركم، سيدي الرئيس، الترحيب بزميلنا البلجيكي الجديد، السفير كريديلكا. ويسعدني رؤيته شخصيا وعلى الرغم من أنني رأيته على الشاشة أمس، أود أن أرحب به رسميا في مجلس الأمن اليوم.

وتتاح للصومال الآن فرص كبيرة. وما يزال البلد يواجه ظروفا صعبة وتحديات أمنية لاغتنامها، بما في ذلك الهجوم على

فندق في مقديشو في نهاية الأسبوع الماضي والذي تدينه الولايات المتحدة. ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا. ويؤكد هذا الهجمات وغيره ضرورة إجراء الانتخابات المقبلة في الصومال وفقا لمسارها الصحيح. وهي انتخابات مهمة لتعزيز الاستقرار والأمن في البلد. وسيكون لعدم اليقين والتأخير في إجرائها أثر عكسي.

وتتطلب التحديات التي يواجهها الصومال جهودا متضافرة وموحدة من جانب قادته. وللأسف، فإن سحب الثقة من رئيس الوزراء السابق وحكومته في تموز/يوليه من جانب الرئيس ومجلس النواب في البرلمان لم يؤد إلا إلى زيادة التوترات السياسية. ويساورنا القلق من أن هذا الإجراء قد قوض عملية الحوار والتفاوض بين الحكومة الاتحادية في الصومال والولايات الاتحادية الأعضاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. ونشجع بقوة الحكومة الاتحادية الصومالية والدول الأعضاء على التوصل إلى وسيلة للمضي قدما بالانتخابات المقبلة.

وينبغي أن تكون الانتخابات ذات مصداقية وآمنة وقابلة للتنفيذ وحسنة التوقيت وأن تستند إلى توافق آراء على نطاق واسع القاعدة خلال عملية يملكها ويقودها الصوماليون. ونرحب بالمناقشات الجارية في دوسمريب ونشجع الأطراف على التوصل إلى اتفاق على نموذج يفي بالمعايير وقابل للتنفيذ في وقت مبكر من عام ٢٠٢١.

وتشجع الولايات المتحدة كذلك السلطات الصومالية على مواصلة الزخم في جهود الإصلاح التي أدت إلى إعادة العلاقات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في آذار/مارس من هذا العام. إن بلوغ نقطة اتخاذ القرار المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون يشكل معلما هاما للصومال، لأنه يرسى الأساس لنمو اقتصادي شامل للجميع. ولكن هذه الإصلاحات يجب أن تستمر في الوقت الذي يسعى فيه الصومال إلى بناء نمو اقتصادي طويل الأجل شامل للجميع وقدرة على الصمود الاقتصادي.

إن الولايات المتحدة شريك وثيق للصومال وستظل كذلك. كنت أريد أن أقول في وقت سابق إنه من الجيد جدا أن يكون معنا السفير عثمان هنا في المجلس. ومع تقديم أكثر من ٥,٣ بليون دولار من المساعدات الخارجية الثنائية على مدى السنوات العشرين الماضية، نعمل جنبا إلى جنب مع الشعب الصومالي لدعم تحسين الأمن الغذائي، وخدمات الرعاية الصحية، والمياه، والصرف الصحي والنظافة الصحية. وتساعد المساعدة الإنسانية التي تقدمها الولايات المتحدة الصوماليين على التغلب على الفيضانات والجفاف وغزو الجراد وانعدام الأمن الغذائي، التي تؤثر على ما يقرب من نصف السكان، مع تشرد ربع السكان أيضا بسبب الكوارث الطبيعية والنزاع.

وتعمل الولايات المتحدة أيضاً جنباً إلى جنب مع شركائها الصوماليين للتخفيف من أثر مرض فيروس كورونا (COVID-19). ومنذ بدأت الأزمة، قدمنا أكثر من ٢٣ مليون دولار لدعم استجابة الصومال لكوفيد-١٩، بما في ذلك الأقنعة وأسرّة المستشفيات ومعدات مراكز الاختبار وجهود الاتصالات.

أخيرا، وكما سبق أن أبرز زملاء آخرون هذا الصباح، لا تزال حركة الشباب قوة مزعزعة للاستقرار في الصومال، أظهرت مرارا أيضا الإرادة والقدرة على شن هجمات ضد الدول المجاورة. ومما يشجعنا أن القوات الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أحرزت تقدما في ميدان القتال، وأن تلك المكاسب العسكرية قد أعقبتها جهودا حيوية لتحقيق الاستقرار للاحتفاظ بالسيطرة على الأراضي المحررة. غير أننا ما زلنا نشعر بالقلق لأن تنفيذ العناصر الرئيسية للخطة الانتقالية في الصومال متأخر عن موعده. ونحث جميع الأطراف على اتخاذ الخطوات اللازمة للتعجيل بنقل المسؤوليات الأمنية إلى السلطات العسكرية والمدنية الصومالية.

وتظل الولايات المتحدة ثابتة في التزامها بتعزيز السلام والاستقرار في الصومال وبالعمل مع شركائنا الدوليين في

مساعدة البلد على تحقيق أهدافه من أجل مستقبل يسوده السلام والازدهار.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة حسنة التوقيت بشأن الحالة في الصومال. ويشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن النيجر وتونس وجنوب أفريقيا، فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين (الأعضاء الأفارقة الثلاثة زائدا واحد).

في البداية، تود مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة زائدا واحد (A3+1) أن تشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في الصومال (S/2020/798). ونود أيضا أن نشكر السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والسيد فرانسيسكو ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على إحاطتيهما. ونحن نشيد بهما لجهودهما في الصومال. كما نود أن نرحب بزميلنا، السفير عثمان، ممثل الصومال، في جلستنا اليوم. ونحيي ذكرى جميع الصوماليين الذين لقوا حتفهم منذ جلستنا السابقة بشأن الحالة في الصومال (انظر S/2020/573).

وسيركز بيان مجموعة A3+1 على أربع قضايا ومستجدات هامة في الصومال، وهي، أولا، التطورات السياسية؛ ثانيا، التحضير للانتخابات؛ ثالثا، الأمن؛ ورابعاً، الحالة الإنسانية.

أولا، فيما يتعلق بالتطورات السياسية، ترحب مجموعة A3+1 بحكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد وتثني عليها، على اجتماعاتها ومشاوراتها التي عقدت مؤخرا، والتي تشكل خطوة أولى هامة نحو بناء توافق الآراء السياسي اللازم للمرحلة الانتقالية في الصومال.

ونتفق مع ملاحظة الأمين العام بأن استئناف الحوار الذي طال انتظاره بين قادة الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والخطوات المتخذة من أجل تطبيع علاقات الحكومة الاتحادية مع جوبالاند أمران حاسمان لاستعادة التعاون بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات.

وفي هذا الصدد، ترحب مجموعة A3+1 أيضا بالاجتماع بين الرئيس فارماجو ورئيس صوماليلاند موسى بيهي عبدي في جيبوتي، عقب اجتماعهما الأولي في أديس أبابا، إثيوبيا. ونحن نقدر الجهود الإقليمية ودون الإقليمية المستمرة، وكذلك جهود المجتمع الدولي، لتحقيق الاستقرار السياسي في الصومال والقرن الأفريقي. وهذا تطور إيجابي نحو توطيد السلام والأمن والتنمية في المنطقة.

وتحث تونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر، وجنوب أفريقيا (A3+1) جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في الصومال على الحفاظ على روح المشاورات والتعاون الشاملين للجميع في كل اجتماعات المتابعة من أجل التوصل إلى اتفاق واسع النطاق بشأن المسائل الحاسمة الأهمية. ونعتبر ذلك وغيره من التطورات في العلاقات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد خطوة حاسمة نحو بناء توافق الآراء السياسي الضروري بشأن مختلف المسائل الهامة، بما في ذلك الاتفاق على الطرائق الانتخابية، والترتيبات الأمنية، والاستعراض الدستوري، وتقاسم السلطة.

وينبغي لنا جميعا، بصفتنا مجلس الأمن والمجتمع الدولي، أن نؤيد المناقشات التي أجراها مؤخرا القادة الاتحاديون وقادة الولايات في دوسمريب. وينبغي للمجتمع الدولي وشركاء القادة الصوماليين وأصحاب المصلحة أن يسمحوا لهم أيضا بالقيادة وتحديد مستقبلهم، دون تدخل أو فرض.

وعلاوة على ذلك، نناشد أصحاب المصلحة الصوماليين أن يبذلوا جهودا عاجلة ومتضافرة للتوصل إلى اتفاق سياسي شامل وواسع القاعدة، بما في ذلك بشأن المضي قدما في إجراء

الانتخابات ووضع الصيغة النهائية للدستور المنقح، ضمن أولويات رئيسية أخرى.

ثانيا، فيما يتعلق بالتحضير للانتخابات، تشير تونس وجنوب أفريقيا والنيجر، فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين، إلى بيانها السابق أمام المجلس، الذي أشاروا فيه إلى أن التحضيرات وإجراء انتخابات التصويت الواحد لشخص واحد في الصومال هي أولوية حاسمة (انظر S/2020/436، المرفق الثاني عشر). كما أكدنا على أهمية الحوار والمشاركة السياسية الشاملة للجميع وحل الخلافات السياسية بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، وهي عوامل حاسمة لنجاح الانتخابات والتماسك الوطني. ونؤكد من جديد أن تلك الملاحظات لا تزال سارية اليوم.

وعليه، تشيد مجموعة A3+1 بالتطورات الأخيرة المتصلة بالأعمال التحضيرية للانتخابات في الصومال، ولا سيما اعتماد مجلس الشعب للتعديلات التي أدخلت على قانون الأحزاب السياسية، وأربعة قرارات تتناول تمثيل جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد في البرلمان، بما في ذلك تخصيص مقاعد للدوائر الانتخابية لكلا المجلسين، وتمثيل المرأة في البرلمان بنسبة ٢٤ في المائة على الأقل.

ويسرنا أيضا أن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات تواصل استعداداتها للانتخابات على الصعيد الوطني. ويتجلى ذلك في الخيارين المحتملين لإجراء الانتخابات إما في آذار/مارس أو في آب/أغسطس ٢٠٢١، رهنا بما إذا كانت الانتخابات ستجري من خلال تسجيل الناخبين على الورق والاقتراع أو من خلال التسجيل البيومتري العادي للناخبين.

وتحث مجموعة A3+1 جميع أصحاب المصلحة في الصومال على المشاركة البناءة في حوار شامل للجميع للتوصل إلى توافق سياسي في الآراء بشأن طرائق الانتخابات وتوقيتها. ونناشد كذلك الشركاء الدوليين تنسيق دعمهم لضمان إجراء انتخابات شاملة للجميع وموثوقة وآمنة في الصومال.

ثالثا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، لا تزال مجموعة A3+1 قلقة بشأن الحالة الأمنية المتقلبة في الصومال. نحن ندين بشدة الهجمات التي تشنها حركة الشباب على المدنيين الصوماليين وقوات الأمن وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ونشيد بالذين ضحوا بأرواحهم من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي في سعيهما لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في الصومال.

ونكرر نداءاتنا السابقة التي تحث حكومة الصومال الاتحادية، بدعم من الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الدوليين، على مواصلة تشكيل وتدريب وتوفير الموارد للقوات الوطنية الصومالية القادرة والفعالة، التي ستتولى في نهاية المطاف المسؤوليات الأمنية وفقا للخطة الانتقالية الصومالية المنقحة وهيكل الأمن الوطني.

وتحقيقاً لتلك الغاية، نناشد مرة أخرى المجتمع الدولي والشركاء حشد الموارد اللازمة، بما في ذلك تجديد موارد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والصندوق الاستئماني لدعم قوات الأمن الصومالية، في الوقت الذي تواصل فيه إحراز تقدم جدير بالثناء نحو استعادة سلطة الدولة وبناء السلام وبناء الدولة.

ونشيد بصفة خاصة بجهود الجيش الوطني الصومالي في تأمين جميع المناطق المستعادة حتى الآن. بيد أننا ندرك التحديات التي أوجدتها جائحة فيروس كورونا، وكذلك الأمطار، من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه، والتي أعاقت توسيع نطاق بعض الأنشطة الأمنية، بما في ذلك تحرير المزيد من المناطق.

ونشعر بالارتياح إزاء عدد جهود المصالحة التي بذلتها الحكومة والمجتمعات المحلية بهدف إنهاء دائرة العنف بين القبائل.

ونؤيد الحل السلمي للتوترات العشائرية والتعايش السلمي بين القبائل.

وندين بشدة ما أُبلغ عنه من حوادث سقوط ضحايا من المدنيين والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، ولا سيما تلك التي تؤثر على النساء والفتيات. وندين بشدة أيضاً الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، بما في ذلك استخدام الأطفال واختطافهم وتجنيدهم وقتلهم وتشويههم، التي سجلت خلال الفترة قيد الاستعراض. ونؤيد النداءات التي تحث على تحديد هوية جميع مرتكبي هذه الجرائم ومحاسبتهم.

وعلاوة على ذلك، فقد أحطنا علماً بالتطورات التي حدثت في البرلمان فيما يتعلق بمشروع قانون الجرائم الجنسية وتقديم مشروع قانون بديل. وعلى الرغم من أننا نعترف بما للبرلمان الصومالي من حق في صياغة التشريعات، فإننا ندعو السلطات إلى كفالة أن تظل أي تشريعات جديدة متسقة مع التزامات الصومال بموجب القانون الدولي.

رابعاً، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، تأثر الصومال بتهديد ثلاثي وصدمة نتيجة لجائحة فيروس كورونا وغزو الجراد الصحراوي والفيضانات. وقد عمقت تلك التحديات الأزمة الإنسانية في الصومال. وأدى هذا الوضع على وجه الخصوص إلى تفاقم مواطن الضعف الموجودة من قبل وعطّل المكاسب الاجتماعية والاقتصادية وأثر على سبل عيش الصوماليين العاديين. ونشيد بالإجراءات التي اتخذها الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية لتوسيع نطاق دعمهم للسلطات الصومالية لمعالجة أثر مرض فيروس كورونا.

وتشير مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة زائداً واحداً إلى أن الأثر السلبي للفيضانات الناجمة عن تغير المناخ ظل واسع الانتشار في الصومال خلال الفترة قيد الاستعراض. ويساورنا القلق من أن تستمر هذه الحالة في مفاقمة تشرد الناس وانعدام الأمن الغذائي وتفشي الأمراض المنقولة بالمياه، فضلاً عن التأثير سلباً على سبل عيش أضعف الأشخاص في جميع أنحاء البلد.

وفي هذا الصدد، يحتاج الصومال إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي والشركاء في المجال الإنساني للتخفيف من أثر ذلك التهديد الثلاثي. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى توفير التمويل الإضافي اللازم بصورة عاجلة لمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية.

ونشجب حقيقة أن الحالة الأمنية لا تزال تشكل عائقاً رئيسياً أمام العمليات الإنسانية. ويساورنا القلق إزاء الحوادث المسجلة ضد العمليات الإنسانية والقائمين عليها، وندين تلك الحوادث، بما في ذلك الحوادث المسجلة التي أدت إلى مقتل العاملين في المجال الإنساني واختطافهم، وإلى احتجازهم في بعض الحالات.

وأخيراً، تثني النيجر وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وجنوب أفريقيا على جهود الأمم المتحدة والتزامها من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، والحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد في الصومال، والشركاء الدوليين على جهودهم المستمرة والتقدم المحرز في تحقيق الاستقرار وترسيخ النظام الاتحادي وبناء الدولة في الصومال.

ونحث على استمرار وتعزيز علاقة العمل بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال من أجل مساعدة الصومال على تولي زمام الأمور في التصدي للتحديات الأمنية التي يواجهها، على النحو المتوخى في الخطة الانتقالية. ونؤكد من جديد أن انسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي من الصومال ينبغي أن يتم وفقا للظروف، لأن الحالة الأمنية لا تزال متقلبة وتشوبها الهجمات الإرهابية المتكررة.

وختاماً، فإن النيجر وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وجنوب أفريقيا تؤيد استمرار وجود بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة

الأمم المتحدة في الصومال. وفي هذا الصدد، نؤيد تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لمدة ١٢ شهراً أخرى عندما تنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢٠.

السيدة لاوك (إستونيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ننضم إلى الآخرين في تقديم تعازينا الحارة لأسر ضحايا الهجوم الذي وقع مؤخراً على فندق إيليت. كما ننضم إلى الآخرين في شكر مقدمي الإحاطات على ما قدموه من لمحات عامة ثاقبة.

ومن المهم أن يستمر الصومال في المضي قدماً بالأهداف طويلة الأجل لبناء الدولة، على الرغم من التحديات المتعددة، بما فيها جائحة فيروس كورونا. ونشيد بالصومال لما أحرزه من تقدم حتى الآن ونشجعه على مواصلة العمل.

وترحب إستونيا ترحيباً حاراً باستئناف الحوار بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، وتشجع بقوة جميع الجهات المعنية على مواصلة محادثاتها من أجل متابعة الأولويات الوطنية، بما في ذلك طرائق إجراء انتخابات سلمية في الوقت المناسب. ونظراً للمخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها الانتخابات المقبلة، فمن الأهمية بمكان ألا تتخذ إجراءات من جانب واحد وأن يتم التوصل إلى اتفاقات سياسية ذات قاعدة عريضة. ونأمل في أن تتمكن الجهات المعنية من الاتفاق على انتخابات شاملة في الوقت المناسب، تمثل تقدماً يتجاوز نموذج عام ٢٠١٦.

ويساورنا القلق إزاء مشروع قانون الجرائم المتصلة بممارسة الجنس، الذي اقترحته اللجنة البرلمانية، ونحث البرلمان على عدم إقرار أي تشريع ينتهك المعايير الدولية. كما ندعو السلطات إلى التصدي للاعتداءات على حرية التعبير والتحقيق في الاعتداءات على الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام وفقاً لذلك.

وأخيراً، ندعو الحكومة الاتحادية إلى اتخاذ خطوات نحو إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تضطلع بدور رئيسي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وترحب إستونيا بأن الفريق العامل المعني بالأطفال في النزاع المسلح قد اتفق على آخر استنتاجاته بشأن الصومال، ونحن نتطلع إلى تنفيذها.

ولا تزال الحالة الأمنية تشكل تحدياً كبيراً. وندين بأشد العبارات الهجمات التي شنتها حركة الشباب، ونتقدم بالتعازي لضحايا الهجمات. وعلى الرغم من جائحة فيروس كورونا، يجب على جميع الجهات المعنية كفالة إحراز التقدم أيضاً على الجبهة الأمنية. كما ندعو حكومة الصومال الاتحادية إلى الإسراع في استكمال الخطة الانتقالية. وتشكل الجداول الزمنية الواضحة والمهام الواضحة والرؤية الواضحة أموراً حاسمة لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحمل الصومال المسؤولية الكاملة عن أمنه.

أخيراً، يساور إستونيا قلق شديد إزاء الحالة الإنسانية الراهنة، التي عانت صدمة ثلاثية بسبب جائحة كورونا وغزو الجراد والفيضانات. ويساورنا القلق من أن خطة الاستجابة الإنسانية لا تزال تعاني من نقص التمويل، حيث يواجه ٣,٥ مليون شخص نقصاً حاداً في الأمن الغذائي خلال الفترة المتبقية من العام. وندعو المجتمع الدولي إلى معالجة نقص التمويل.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن امتنان إستونيا ودعمها لموظفي الأمم المتحدة في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية لما بذلوه من جهود ولالتزامهم وتضحياتهم من أجل إحلال السلام والاستقرار في الصومال.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أبدأ، إذا أمكنني ذلك، بتقديم تعازي القلبية لزملائنا الصوماليين في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي شنته حركة الشباب في نهاية الأسبوع الماضي في فندق إيليت بمقديشو. وأرجو من أصدقائي الأعزاء أن يتقبلوا تعازينا القلبية.

ونشكر الممثل الخاص للأمين العام، جيمس سوان، وكذلك الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس بعثة

الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد ماديرا، على الإحاطتين الشاملتين اللتين قدماهما بشأن الحالة في الصومال. كما نرحب بالممثل الدائم الجديد لبلجيكا، فيليب كريدلكا، في أول جلسة بالحضور الشخصي يشارك فيها.

ويرحب الاتحاد الروسي بالجهود التي تبذلها مقديشو لتحقيق الاستقرار السياسي، وتطبيع الحالة الاجتماعية والاقتصادية، وإنشاء المؤسسات الديمقراطية على مراحل في البلد. ونناصر بثبات الحفاظ على سلامة الصومال الإقليمية ووحدته.

وفي الأشهر الأخيرة، حققت الحكومة الاتحادية نتائج ملموسة في حوارها مع الولايات الأعضاء في الاتحاد خلال الفترة السابقة على الانتخابات المقرر إجراؤها العام المقبل. ونحن على ثقة بأن مؤتمر القمة المقرر عقده خلال هذا الأسبوع في غالمودوغ سيساعد على تحديد طرائق التصويت في الانتخابات المقبلة.

وينبغي لمجلس الأمن أن يدعم بالكامل التزام مقديشو بإجراء الانتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد. ولا نزال مقتنعين بأن تنفيذ هذا النموذج الانتخابي على أوسع نطاق ممكن قد يساعد على إخراج الصومال من المأزق السياسي الراهن ومن حالة الحرب الشاملة الدائمة. كما يمكن أن يوجه ضربة قوية لمواقف حركة الشباب الحريصة على الحفاظ على نظام التصويت التقليدي القائم على العشائر.

ونقدر المشاورات الافتراضية التي تجري الآن بانتظام بين الحكومة الاتحادية وقيادة ولايات جوبالاند، وغالمودوغ، وبونتلاند، وهيرشبيلي، وجنوب غرب الصومال. ويساورنا القلق إزاء ما حدث في شهر آب/أغسطس من انهيار الجولة الثانية من المحادثات بين وفدي الصومال وصوماليلاند التي أعلنت نفسها دولة. ونحث كلا الجانبين على استكشاف الحلول التوفيقية الممكنة كوسيلة لحل خلافاتهما.

ونتفق مع الاستنتاجات التي خلص إليها آخر تقرير للأمين العام (S/2020/798) بأن الحالة الأمنية في الصومال لا تزال متقلبة. فلم توقف حركة الشباب أنشطتها الإرهابية. وتأثرت مكافحة المتطرفين سلبا بسبب قلة إمدادات الأسلحة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وعدم قدرتها على شراء المعدات العسكرية، ولا سيما طائرات الهليكوبتر، ومما زاد من تفاقمها عدم التعاون مع الجيش الوطني الصومالي وسلبية السلطات الصومالية بصفة عامة بشأن مسألتي استعادة الإدارة المحلية والهياكل الأمنية في المناطق المحررة.

ونعتقد أن مهمتنا المشتركة هي تحديد الاستجابة المناسبة للتهديد الذي يواجهه البلد جراء الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والتي تعتمد عليها حركة الشباب بشكل متزايد في عملياتها.

وفي ظل هذه الظروف، تظل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال هي الركيزة الأساسية في مجال مكافحة الإرهاب. وقد أيدنا تمديد ولاية حفظة السلام الأفريقيين حتى نهاية شباط/فبراير ٢٠٢١. وفي ضوء احتمالات إغلاق البعثة على مراحل، فإن تعزيز قدرة الجيش الوطني الصومالي أمر بالغ الأهمية. وفي الوقت نفسه، نعترض على محاولات عدد من البلدان التعجيل بسحب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قسرا.

ونظرا للحالة الراهنة، نرى أن من الحكمة أن يواصل مجلس الأمن بشكل مشترك ومنهجي بذل جهوده للتوصل إلى اتفاق بشأن تقديم مساعدة متعددة الجوانب لسلطات البلد من أجل التمكن من إنهاء الأزمة الداخلية في الصومال تماما.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد ماديرا على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات وعلى عملهما على أرض الواقع في هذا الوقت الصعب للغاية. وأرحب بحرارة بالسفير عثمان، الممثل الدائم للصومال، في جلستنا اليوم.

وأضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في تقديم تعازينا الحارة إلى أولئك الذين فقدوا أفرادا من عائلاتهم في الهجوم الذي

وقع يوم الأحد في مقديشو أو في حوادث أخرى في البلد منذ جلستنا الأخيرة بشأن الصومال (انظر S/2020/573).

لقد وصل الصومال الآن إلى نقطة تحول تاريخية بفضل التطورات الإيجابية في الحوار والتعاون بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد وتحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية والتحضير للانتخابات المقبلة. ومع ذلك، لا يزال البلد يواجه قدرا كبيرا من انعدام الأمن والتحديات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والأزمات المتصلة بالطقس.

وفيما يتعلق بالمسائل قيد المناقشة اليوم، أود أن أشاطركم النقاط التالية:

أولا، فيما يتعلق بعملية الانتخابات، نرحب بالبيان الذي صدر في ختام اجتماع تموز/يوليه بين قادة حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. والذي يدعو إلى إجراء انتخابات في الوقت المناسب وذات مصداقية، تكون مقبولة بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة الصوماليين. كما نرحب باعتماد مجلس الشعب للتعديلات التي أُدخلت على قانون الأحزاب السياسية.

ومع ذلك، فإن خطر الهجمات وتأثير جائحة كوفيد-١٩ قد أخرا الاستعدادات للانتخابات وجعلاها أكثر صعوبة. ونؤيد عملية الانتخابات وخطة التنفيذ التي وضعتها حكومة الصومال وغيرها من الجهات المعنية لضمان مشاركة جميع الناس والأحزاب السياسية في الانتخابات. وفي ذلك الصدد، نحث الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والأحزاب السياسية على بذل المزيد من الجهود للدخول في حوار جامع للتوصل إلى توافق سياسي في الآراء بشأن طرائق وتوقيت الانتخابات، بما في ذلك التمثيل السياسي للنساء والأقليات.

وندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من المساعدة التقنية واتخاذ التدابير اللازمة لحماية المواطنين الصوماليين والأحزاب السياسية مستقبلا.

ثانيا، نود أن نؤكد أهمية الوحدة الوطنية والمصالحة في الصومال فيما يمضي البلد قدما. ونظراً للتطورات الإيجابية الأخيرة، فإن هذا وقت ثمين لحكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، ولا سيما ولاية صوماليلاند، للعمل معاً في ظل الثقة المتبادلة ولمصلحة الشعب الصومالي. وفي هذا الصدد، نؤيد جهود الحكومة والزعماء السياسيين في الصومال للحفاظ على بيئة مستقرة للحوار. ولذلك، فإننا نشيد بالاجتماع التشاوري الذي عُقد مؤخرا في جيبوتي بين الرئيس فرماجو ورئيس صوماليلاند، السيد موسى بيحي عبدي، ونتطلع إلى رؤية جهودهما المتواصلة لبناء الثقة واتخاذ إجراءات متابعة محددة بوساطة من جيبوتي وتيسير من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

ثالثا، فيما يتعلق بمكافحة الصدمة الثلاثية، لا يزال الصومال يواجه عددا من التهديدات والتحديات التي طال أمدها. وتؤثر الصدمة الثلاثية المتمثلة في الجراد الصحراوي والفيضانات وجائحة كوفيد-١٩ تأثيراً شديداً على المكاسب الاجتماعية والاقتصادية وسبل العيش والأمن الغذائي ووجود المنظمات الإنسانية في البلد. ولا تزال عواقب الجراد الصحراوي والفيضانات واسعة النطاق، وقد أثرت على ما لا يقل عن ١,٣ مليون شخص، منهم ما يقرب من مليون شخص مشرد يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. كما أن خطر الإصابة المتسارع بفيروس كورونا (كوفيد-١٩) لا يزال مرتفعاً في جميع أنحاء البلد. ويحتاج الصوماليون إلى دعم مستمر للتغلب على هذه الصعوبات. وندعو الشركاء الدوليين إلى مساعدة حكومة الصومال الاتحادية في التخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذا التهديد الثلاثي.

رابعا، فيما يتعلق بالقدرة على الصمود من أجل الأمن، ندين الهجمات التي تشنها حركة الشباب على المدنيين الصوماليين وقوات الأمن المحلية، فضلا عن الأمم المتحدة وموظفي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومرافقها. وقد

أسفر الهجوم الانتحاري بسيارة مفخخة على فندق إيليت في مقديشو يوم الأحد عن مقتل ١٥ شخصاً وإصابة أكثر من ٢٠ آخرين. وفي هذا الصدد، ندعو الشركاء الدوليين إلى مواصلة دعم قوات الأمن الصومالية من خلال التدريب وتوفير المعدات وبناء القدرات. ويتعين أيضا على الشركاء الدوليين والأطراف المعنية الاضطلاع بمسؤولياتهم عن تعزيز تدابير التعاون واتخاذ كل التدابير الأمنية اللازمة ضد حركة الشباب لحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، .

وفي هذا الصدد، نشيد بالعمل الدؤوب الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وجهودها التي لا تكل. ونؤكد من جديد دعمنا لولايتها ونلتزم بالعمل بشكل بناء مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية والأطراف ذات الصلة لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في الصومال.

السيد زاوتر (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد جيمس سوان والسيد فرانسيسكو ماديرا على إحاطتيهما، وأرحب بالسفير عثمان في جلسة اليوم.

وأود أن أُشير إلى خمس نقاط.

أولا، فيما يتعلق بالعملية الانتخابية، نود أن نؤكد أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة ومباشرة ذات مصداقية في أواخر عام ٢٠٢٠ سيكون عاملا أساسيا في بناء دولة ديمقراطية في الصومال. وستكون الانتخابات هي المقياس الذي سيحكم به على الإدارة الصومالية الحالية. إننا نسلم بأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) يجعل هذا الأمر أكثر صعوبة، غير أن المقترحات الحالية المطروحة على الطاولة ليست كافية في رأينا. وقد أوضحت وفود أخرى ذلك، ونحن نتفق معها. ويجب تجنب العودة إلى أشكال الحكم السابقة، حيث تقرر بعض المجموعات في أمور البلد بأسره. وما نحتاج إلى أن نراه الآن هو إحراز تقدم ملموس نحو تنفيذ مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد حيثما أمكن.

ثانيا، فيما يتعلق بالتعاون السياسي بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، فإن هذا التعاون أمر أساسي. ونحيط علما ببعض التطورات الإيجابية، بما في ذلك مؤتمر قمة قادة تموز/يوليه. وفي الوقت نفسه، نرى أن من الضروري إحراز المزيد من التقدم. وسيكون التعيين السريع لرئيس الوزراء الجديد خطوة هامة نحو ضمان عملية شاملة. وفي الوقت نفسه، يشكل هذا أساسا لتحقيق تقدم مستدام، بما في ذلك في مسألة الانتخابات وخطة الانتقال.

ثالثا، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإننا نشعر، شأننا شأن الآخرين، بقلق عميق إزاء مشروع القانون المعنون ”قانون الجرائم المتعلقة بالجماع“، الذي اقترحته لجنة برلمانية. فهذا أمر يثير القلق بوجه خاص نظرا لأنه ليس للصومال، للأسف، سجل جيد في مجال العنف الجنسي. وأود أن أذكّر زملائي بأن الأمين العام، في تقريره الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح في الصومال (S/2020/174)، يورد أن قوات الأمن الصومالية والقوات الإقليمية مسؤولة عن واحدة من كل ثلاث جرائم تنطوي على عنف جنسي بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩. ولذلك، فإننا نحث الصومال بقوة على احترام التزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان والعودة إلى نص شامل وغير تمييزي. ونرحب، في هذا السياق، بالاتفاق الذي توصل إليه الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح بشأن الاستنتاجات المتعلقة بالصومال. ويجب الآن تنفيذ هذه الاستنتاجات.

رابعا، فيما يتعلق بالأمن، فإن الهجوم المعقد على فندق إيليت في نهاية الأسبوع الماضي يبين أن الحالة الأمنية لا تزال تشكل تحديا كبيرا. ونحن ندين الهجمات التي تشنها حركة الشباب على المدنيين الصوماليين وقوات الأمن وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ونتقدم بتعازينا إلى الضحايا وأسرهم. ونشجع جميع أصحاب المصلحة على زيادة جهودهم وتسريع العمل بشأن استكمال خطة

الانتقال الأمني وتنفيذها. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى التقييم المستقل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي سيسهم في تقييم قدرات قوات الأمن الصومالية وثغراتها. وعلى الرغم من أن هذا لا يحل محل اتفاق أصحاب المصلحة، فإنه يظل مهما.

خامسا وباختصار، فيما يتعلق بالمناخ والأمن نقدر وندعم العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال في هذا الميدان بصفة خاصة.

السيد بينغ داي (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين الممثل الخاص للأمين العام، السيد جيمس سوان، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا، على إحاطتيهما.

يدخل الصومال مرحلة حرجة في تحقيق السلام والتعمير. لقد بذلت الحكومة الاتحادية الصومالية، خلال الأشهر الثلاثة الماضية، جهودا حثيثة لدفع عملية إعادة الإعمار الوطنية والتصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). واستأنفت تدريجيا الحوار مع قادة الولايات الاتحادية الأعضاء. وفي الوقت نفسه، ما زالت الحالة الأمنية والإنسانية في البلد هشة، كما يتضح من تكرار حوادث الإرهاب وغيرها من الحوادث العنيفة. وفي هذا الصدد، أود أن أُشير إلى النقاط الأربع التالية.

أولا، يجب أن تكفل الجهود المبذولة لدفع العملية الحيوية في الصومال أن تكون مملوكة للصوماليين وبقيادتهم. وتشجع الصين الأطراف الصومالية المعنية على مواصلة بناء الثقة المتبادلة وتكوين زخم من أجل الحوار وتعزيز المؤسسات الاتحادية والمضي قدما بتنقيح الدستور وغيره من عمليات الإصلاح الهامة. وتدعم الصين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في الاضطلاع بدور الوساطة من أجل التسوية السياسية للمسألة الصومالية. وظلت بعثة الأمم المتحدة في الصومال تنسق بنشاط مختلف جهود المجتمع الدولي وتضطلع بدور بناء. وتؤيد الصين تجديد ولايتها لمدة ١٢ شهرا.

ثانيا، إن المهمة الحاسمة للعملية السياسية الصومالية هي إجراء انتخابات ناجحة. وترحب الصين بالحوار بين الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الاتحادية الأعضاء. فمن شأن ترتيبات انتخابية محددة أن تشجعها على تصميم عمليات انتخابية في ضوء الحالة في الميدان ورغبات الشعب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم الدور القيادي للحكومة الصومالية وأن يدعم التشاور الكامل بين الأطراف الصومالية من أجل تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات جيدة.

ثالثا، إن القضاء على خطر الإرهاب شرط مسبق لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال على المدى الطويل. وتدين الصين بشدة الحوادث الإرهابية والعنيفة، التي كثيرا ما توقع المدنيين الأبرياء ضحايا لها. ونشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على دورها الهام في الحفاظ على الاستقرار. فقدرة قوات الأمن الصومالية على الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على الأمن الوطني هي مفتاح إنجاز خطة الانتقال الصومالية في وقتها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الصومال على بناء القدرات في قطاع الأمن وأن يواصل تقديم الدعم الأمني اللازم على أساس تقييم كامل للحالات الأمنية المحلية.

رابعا، كان للصدمة الثلاثية لكوفيد-١٩ والفيضانات وغزو الجراد أثر خطير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصومال، وقد فاقمت من أزمته الإنسانية. وترحب الصين بالتمويل التكميلي من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتدعو المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود للمساعدة في سد الثغرات في المعونة الإنسانية للصومال وتعزيز قدرته على الاستجابة للأوبئة والكوارث ودعم النهوض بخطته الإنمائية الوطنية.

وما فتئت الصين تساهم بنشاط في عملية السلام في الصومال وتقدم المساعدة الإنسانية وتدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفترة طويلة. ففي هذا العام وحده، تبرعنا بدفعتين من الإمدادات الطبية للصومال وسنواصل تقديم أقصى ما يمكننا

من مساعدة. والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي في الاضطلاع بدور بناء في تحقيق هدف السلام والاستقرار والتنمية في الصومال.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشارك الآخرين في تهنئة السفير فيليب كريديلكا والترحيب به، وأرجو له كل النجاح.

وأود كذلك أن أشارك في الإعراب عن التعازي، من خلال السلطات الصومالية، لأسر ضحايا الهجوم على فندق إيليت في مقديشو بنهاية الأسبوع الماضي، الذي ندينه بشدة بطبيعة الحال.

وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات وأن أثير ثلاث نقاط.

أولا، على الصعيد السياسي، تعتقد فرنسا أن الصومال لا يزال في منعطف حرج. فنحن نتابع عن كثب المناقشات الجارية بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. ونلاحظ أن تلك المناقشات أدت في الشهر الماضي إلى اتفاق على إجراء الانتخابات في موعدها، ولكن من دون تحديد طرائق إجراء الانتخابات. وبالنسبة لفرنسا، من الضروري أن تواصل جميع الأطراف الصومالية الفاعلة العمل بشكل بناء في التحضير لانتخابات رئاسية وتشريعية سلمية وشاملة وحرة وشفافة وتتمتع بدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. ومن الضروري أيضا لاستقرار الصومال أن تجرى هذه الانتخابات في أقرب وقت ممكن في أوائل عام ٢٠٢١. ونأسف لقيام البرلمان الصومالي، الذي لم يحترم تصويته القواعد المؤسسية التي نؤيدها، بعزل رئيس الوزراء حسن علي خيري. فللأسف لا يفضي هذا القرار إلى تحقيق المصالحة في البلد.

ثانيا على الصعيد الأمني، تعتقد فرنسا أيضا أن الصومال لا يزال في منعطف حرج حيث يتعين على الصوماليين أنفسهم أن يتحملوا المسؤولية عن أمن بلدهم بحلول نهاية عام ٢٠٢١. وفي هذا السياق من الضروري أن يستمر نقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الاتحادية والإقليمية الصومالية. ويجب على السلطات الصومالية أيضا أن تستكمل خطتها الانتقالية لشهر أيلول/سبتمبر بغية المشاركة الكاملة في تلك العملية بحلول عام ٢٠٢١. ونتوقع من السلطات أن تعجل بتنفيذ خطة لإنشاء قوات إضافية وأن تدمج القوات الإقليمية في الجيش الوطني الصومالي.

ثالثا، تدعو فرنسا السلطات الصومالية وشركاءها الرئيسيين، بما فيها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، فضلا عن المانحين الثنائيين المشاركين في قطاع الأمن في الصومال، إلى المشاركة الفعالة في المناقشات بشأن الدعم الدولي لقطاع الأمن الصومالي بعد عام ٢٠٢١. وأبدى الاتحاد الأوروبي استعداده للمشاركة الفعالة في هذه المناقشات. ونود أن نرى من جانبنا نهجا أكثر استباقية إزاء هذه المسألة. ومن الأهمية بمكان أن تنفذ السلطات الصومالية المعايير التي حددها مجلس الأمن في القرار ٢٥٢٠ (٢٠٢٠) الذي اُعتمد في أيار/مايو. ويجب أن ترتبط القرارات المتعلقة بالدعم الدولي لقطاع الأمن في الصومال بعد عام ٢٠٢١ ارتباطا مباشرا بالتقدم المحرز في تلك المعايير.

وأخيرا، تود فرنسا أن تشير إلى أنه لا يمكن اعتبار النموذج الحالي لدعم الصومال أمرا مسلما به. ويجب النظر في جميع الخيارات، بما في ذلك البدائل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونود أن نذكر على وجه الخصوص بعدم استدامة نموذج الاتحاد الأوروبي الحالي لتمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وإذا أُريد للاتحاد الأوروبي أن يواصل دعم قطاع الأمن في الصومال فسوف يعتمد ذلك الدعم على إنشاء آليات للمساءلة ومشاركة الاتحاد الأوروبي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية لبعثة الاتحاد الأفريقي، فضلا عن المساهمة المالية من جانب الشركاء الآخرين.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الحالة الإنسانية في الصومال التي تفاقمت بسبب انتشار جائحة مرض فيروس كورونا. وأتشاطر تماما أيضا الشواغل التي أعرب عنها ممثلا ألمانيا وبلجيكا بشأن العنف الجنسي والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. إن حماية السكان المدنيين واحترام حقوقهم هما مطلبان أساسيان يجب أخذهما في الاعتبار خلال عملية الإصلاح في الصومال. ونشيد بجهود الأمم المتحدة بالتنسيق مع الشركاء الآخرين لتكييف إجراءاتهم ودعم استجابة السلطات الصومالية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إندونيسيا.

وأود أن أشكر السيد سوان، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، على إحاطتيهما الثاقبتين. وأود أيضا أن أرحب في هذه الجلسة بالسفير أبوبكر عثمان، الممثل الدائم للصومال.

وكما لخص الأمر الأمين العام، فإن الصومال يمر بمنعطف حرج. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يعمل جميع أصحاب المصلحة الصوماليين معا بشكل بناء بدعم من الشركاء الدوليين. وأود في ذلك الصدد أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، نرحب بالمناقشات بين القادة الاتحاديين وقادة الولايات في دوسمريب في تموز/يوليه. وأكد مجلس الأمن مرارا وتكرارا ضرورة أن يعمل قادة الصومال الاتحاديين وفي الولايات معا بروح من الوحدة والتوافق. ونود أن نؤكد أنه لا يمكن لأصحاب المصلحة الصوماليين أن يمضوا قدما في تنفيذ برنامج الإصلاح الذي التزموا بتنفيذه إلا من خلال الحوار. ويحدونا الأمل في إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء على طرائق الانتخابات التي تحظى بتأييد جميع أصحاب المصلحة، وخاصة الشعب الصومالي. ومن المهم أيضا المضي قدما في تنفيذ الأولويات الوطنية وجهود بناء الدولة.

ثانيا، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية. وندين مرة أخرى جميع الهجمات الأخيرة التي شنتها حركة الشباب، بما في ذلك الهجوم على فندق Elite في مقديشو يوم الأحد الماضي، فضلا عن الهجوم بقذائف الهاون الذي استهدف مجمع الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أود أن أضم صوتي إلى الآخرين في تقديم تعازينا لشعب الصومال وحكومته، ولا سيما أسر الضحايا. وندعو إلى تقديم الجناة إلى العدالة. ونود أن نعيد التأكيد على أن أي هجوم على موظفي الأمم المتحدة أمر غير مقبول وأنه يجب تقديم الجناة إلى العدالة.

ويساورنا القلق من أن حركة الشباب لا تزال قادرة على شن هجمات أكبر وأكثر تعقيدا على الرغم من استمرار العمليات ضدها وتفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ولذلك، من المهم مواصلة بناء قدرات الجيش الوطني الصومالي وتوفير التدريب اللازم له، بما في ذلك في مجال مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

ونثني على العمليات المستمرة التي ينفذها التحالف الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لاستعادة المناطق الواقعة تحت سيطرة حركة الشباب، فضلا عن شل قدرتها على شن هجمات إرهابية. ونرى أن من المهم التعجيل بجهود تشكيل القوات من أجل الحفاظ على المناطق المستعادة وتمهيد الطريق لمزيد من الأنشطة المتعلقة بتحقيق الاستقرار.

ثالثا، يواجه الصومال تحديا ثلاثيا بسبب جائحة كوفيد-١٩ والفيضانات والجراد الصحراوي. وهناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى زيادة الدعم المقدم من الشركاء الدوليين، وخاصة لدعم خطة الاستجابة الإنسانية. ومن الضروري أيضا تقديم الدعم المستمر لتخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩ لأجل ضمان تعافي شعب الصومال وصموده على المدى الطويل. ونود أيضا أن نؤكد مجددا أهمية ضمان تقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة دون عوائق.

وأؤكد مرة أخرى احترام إندونيسيا لسيادة الصومال وسلامة أراضيه. وأعرب عن إشادتنا الكبيرة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وجميع الجهات الفاعلة التي تعمل على كفالة تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الصومال. وما سيحدث في الأشهر القليلة المقبلة سيحدد مستقبل الصومال. ونأمل أن يواصل جميع أصحاب المصلحة الصوماليين الالتزام في سعيهم إلى الحوار والمصالحة لضمان السلام والازدهار في البلد.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإشادة بالممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا والبعثة الدائمة لإندونيسيا على قيادتهما بصفتهما رئيسا للمجلس لهذا الشهر آب/أغسطس. وأود أيضا أن أرحب بالسفيرة كريديلكا ممثلة بلجيكا في نيويورك وفي مجلس الأمن، وأن تكون عضوا في أسرة الأمم المتحدة.

ويشرفني أن أخاطب مجلس الأمن في هذا الاجتماع لشركاء الصومال في مجلس الأمن. وأود أن أكرر التأكيد على التزام الحكومة الصومالية القوي بخطة عملها الطموحة للسلام وبناء الدولة. ونواصل اتخاذ خطوات واضحة لتنفيذ سياسات شاملة وتعزيز الديمقراطية وبناء المؤسسات الوطنية القائمة على الحقوق، بوصفها ركائز للمجتمعات القوية. ويسعدني أن أبلغكم بأننا قد أجرينا انتخابات إقليمية ناجحة في بعض الولايات الاتحادية الأعضاء قبل الانتخابات البرلمانية الوطنية المقررة على أساس صوت واحد لكل ناخب. ونحن مصممون على تيسير نجاح تلك العملية بواسطة قانون الانتخابات الذي اعتمدته السلطة التشريعية مؤخرا.

ويتمثل التحدي الذي يواجه الصومال في احتكار القلة للسلطة الشرعية على حساب الشعب الصومالي. وحكومتنا مصممة بقيادة فخامة السيد محمد عبد الله فارماجو، على أن تضع شعب الصومال محورا لديمقراطيته، وذلك بإعطائه فرصة تاريخية للتصويت على مساره في المستقبل. وذلك مسعى نبيل ومن شأنه أن يعزز المشاركة المدنية والثقة العامة في السياسات بينما يجعل المساءلة جزءا من إطار السياسات الصومالية.

واليوم يجلس الرئيس محمد عبد الله فارماجو في مدينة دوسمريب التي تقع في وسط الصومال مع قادة رئيسيين من الولايات الاتحادية الأعضاء لمناقشة طرائق واستراتيجيات تحقيق طموح الاقتراع العام وجعله احتمالا حقيقيا. وخاطب الرئيس أيضا مجلس الشعب مباشرة قبل اجتماع دوسمريب ووعد باحترام ولايتها الدستورية المتمثلة في سن تشريعات للشعب الصومالي من خلال إعادة جميع القرارات الانتخابية إليها للتداول والتصويت على المضي قدما من اجتماع دوسمريب. ولكي تزدهر الديمقراطية والاستقرار في الصومال فلا بد لنا من احترام الأدوار الرئيسية للبرلمان ومجلس الشيوخ والهيئات الانتخابية الإلزامية الأخرى، وعلى الأخص اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة واللجنة الحكومية الدولية التي أنشئت لتناول نتائج عملية دوسمريب. ونحن عازمون، بموجب ذلك، على إبعاد الصومال عن العمليات الحصرية والإقصائية التي حدّت من أعمالنا السياسية وخنقت صوت شعبنا، ولا سيما شبابنا ونساءنا وأقلياتنا.

ونحن في الصومال ندرك بالطبع الحاجة إلى إجراء مفاوضات وبناء توافق في الآراء لتحقيق أهدافنا الديمقراطية، وقد أثبتنا ذلك من خلال التزام الحكومة الاتحادية بعملية دوسمريب. إن استقرار الصومال وكونه ديمقراطياً ومزدهراً يصب في مصلحة كل صومالي، وتحقيق ذلك سيكون أفضل طريقة للاحتفال بجهودنا المشتركة مع شركائنا الدوليين ذوي القيمة في توفير غد أفضل للصومال والعالم.

ومع ذلك، فإنني أشعر بحزن شديد لأن هناك من يسعون إلى إخراج العمليات الديمقراطية التي تتوخاها حكومتنا للصومال عن مسارها بتركيزهم الضيق على السياسات القديمة وغير الصالحة والحصرية. وستواصل حكومتنا العمل مع جميع أصحاب المصلحة بشكل صريح وعادل، ولكنها لن تتسامح مع المفسدين ولا يمكن أن تتسامح معهم في هذا الوقت الحرج من تاريخ الصومال.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم وتشجيع برامج الحكومة للسياسة الشاملة للجميع وإرساء الديمقراطية، ويجب ألا يستسلم للضغوط الظالمة التي يمارسها المفسدون.

وما برح الأمن محط اهتمام حكومتنا ويشكل أكبر نفقاتها العامة منذ أن تولت الحكم، لأن تحقيق ما سوى ذلك من مساع، بما في ذلك القضاء على الفقر وتوفير التعليم الجيد والعمل المناخي وشمول الجميع، يعتمد على الأمن.

إننا نبني اليوم قوة مسلحة مدربة تدريباً جيداً وأمناً قائماً على الحقوق ومؤسسات أمنية تخضع للمساءلة لتتولى مسؤولية تأمين الصومال. وتعمل حكومتنا جاهدة، بالشراكة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وغيرها من الجهات الداعمة الدولية الرئيسية، لتحقيق ذلك من خلال الخطة الانتقالية تمشياً مع هيكل الأمن الوطني. هذه الإصلاحات الشاملة ليست سهلة، ولكن بفضل التزام حكومة الصومال الاتحادية وشركائها وعزمها المطلق، فإنني على اقتناع بأن الإصلاحات الناجحة في قطاع الأمن في الصومال ستوفر لنا أفضل الأجهزة الأمنية الممكنة لحماية رفاه الشعب الصومالي وتقدمه.

وتعمل حكومة الصومال جاهدة مع شعبها لبناء مستقبل أكثر استدامة يكون خالياً من الفقر، مع توفير حماية اجتماعية قوية. إن نهجنا للقضاء على الفقر يأتي عبر تهيئة فرص اقتصادية لشعبنا، ولا سيما الشباب، ولهذا فإننا منهمكون في برنامج إصلاح مالي واقتصادي طموح وناجح يسترشد بالبرنامج الذي يرصده موظفو صندوق النقد الدولي. ونحن فخورون بحقيقة أننا تمكنا من خلال النقاط المرجعية التي تركز على الإصلاح من بلوغ نقطة تخفيف عبء الديون في الربع الأول من هذا العام، ونعمل على زيادة تعزيز اقتصادنا لجعله ناجحا لصالح جميع أبناء شعبنا. ومن الفوائد الرئيسية لتخفيف عبء الديون تجدد الثقة في قدرة الصومال على التغيير وإمكانية الحصول على موارد المنح التي ثبتت قيمتها خلال جائحة مرض فيروس كورونا.

في الختام، تلتزم الحكومة الاتحادية الصومالية التزاماً مطلقاً بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتحسين حياة الشعب الصومالي. إن مهمتنا وواجبنا تقتضي منا أن نتجشّم الصعاب لتحقيق الاستقرار والسياسة الشاملة للجميع والفرص لشعبنا من خلال العمل عن كثب مع شركائنا الدوليين. وهذا التزام سنواصل الوفاء به، بإذن الله. وأشكر جميع الحاضرين على شراكتهم وصداقتهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وسأرفع الجلسة الآن حتى يتمكن المجلس من مواصلة مناقشته بشأن الموضوع في مشاورات مغلقة. وأرجو من جميع المراقبين أن يخرجوا على الفور من القاعة بمجرد رفع الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.